جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

دور المشروع القومي للصوامع المعدنية في ترشيد دعم الخبز في مصر

The role of the national project of metal silos in rationalizing bread subsidies in Egypt

إعداد

محمد عصمت عبد الحميد عبد القوي

إشراف

أ. د/ بركات الفرا

معهد التخطيط القومي

المقترح البحثي لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022/2021

الملخص

قامت الدولة من خلال الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين بتنفيذ خطة قومية لإنشاء الصوامع المعدنية ، كأحد أهم المشروعات العملاقة التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق ابعاد الأمن الغذائي من القمح، و ترشيد أعباء دعم رغيف الخبز فى مصر.

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية انشاء الصوامع المعدنية وعلى دورها في تحقيق الأمن الغذائي و ترشيد تكلفة دعم رغيف الخبز، واستخدم البحث أسلوب دراسة الحالة بالتطبيق على الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين ، وتمثلت حدود البحث في الصوامع المعدنية التابعة للشركة المصرية القابضة. وتم البحث في الفترة الزمنية من شهر مارس و شهر ابريل عام 2022. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هى أن حجرالزاوية فى تحقيق الأمن الغذائي المصرى من سلعة القمح هو توفير السعات التخزينية الكافية و الملائمة لزيادة حجم المخزون الإستراتيجى من القمح إلى 6 أشهر و إمكان تحقيق خفض فى تكلفة الدعم من خلال زيادة المشتريات الحكومية من القمح المحلى و وجود وفر مالى نتيجة خفض فاقد التخزين.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي ، المخزون الاستراتيجي ، الصوامع المعدنية

Abstract

The state, through the Egyptian Holding Company for Silos and Storage, has implemented a national plan to establish metal silos, as one of the most important giant projects through which the state seeks to achieve the dimensions of food security from wheat, and to rationalize the burden of subsidizing a loaf of bread in Egypt.

The research aims to identify the importance of establishing metal silos and their role in achieving food security and rationalizing the cost of subsidizing a loaf of bread. The study was conducted in the time period from March to April 2022. The study reached several results, which are that the cornerstone in achieving Egyptian food security from wheat is the provision of adequate and appropriate storage capacities to increase the size of the strategic stock of wheat to 6 months and the possibility of achieving Reduction in the cost of support by increasing government purchases of local wheat and the existence of financial savings as a result of reducing storage losses.

Keywords: food security, strategic stocks, metal silos

الفصل الاول 4
المقدمه 4
أهمية الدراسة: 4
المشكلة البحثية: 5
أهداف الدراسة: 5
منهج البحث: 5
حدود الدراسة: 5
الدراسات السابقة: 6
الفصل الثاني 10
مراحل الإنفاق على منظومة دعم الخبز 10
حجم الإستهلاك الكلى و الإنتاج و الواردات من القمح 11
الوضع الراهن للسعات التخزينية 15
المخاطر و السلبيات المحيطة بواردات القمح 18
أهم العوامل المؤثرة على قيمة دعم الخبز و الوفورات المالية التى تتيحها السعات التخزينية..... 19
الوفر الوفر المالى المقدر فى أعباء دعم رغيف الخبز..... 19
النتائج و التوصيات 20
قائمة المراجع :..... 22

الفصل الأول

المقدمة

يعد القمح المحصول الاستراتيجي الأول في منظومة الأمن الغذائي المصري حيث يعد رغيف الخبز المدعم المصنع من دقيق القمح مكون رئيسي فى الوجبات الغذائية اليومية لغالبية الشعب المصري فضلا عن استخدام دقيق القمح في صناعة المكرونة و كافة أنواع المخبوزات و الحلويات و التي تعد من التفضيلات الغذائية الهامة لدى غالبية الشعب المصري . و تعاني مصر من فجوة غذائية كبيرة في محصول القمح تصل إلي 50 % من الاحتياجات الاستهلاكية من هذا المحصول الاستراتيجي الذي يعد عماد قوت الشعب المصري مما يضطر الدولة اللجوء إلي استيراد كميات ضخمة من القمح من الخارج سواء بواسطة الحكومة ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية أو بواسطة القطاع الخاص لسد هذه الفجوة الغذائية مما يعرض الأمن الغذائي المصري لمخاطر الإعتماد على الخارج (خطر إرتفاع الأسعار و نقص الإمدادات) و يحمل ميزانية الدولة و الاقتصاد القومي بأعباء ضخمة تتمثل في المدفوعات بالعملة الأجنبية لسداد التكلفة الاستيرادية للقمح (ثمن شراء القمح ، نولون النقل البحري ، التأمين البحري ، رسوم التفتيش و الفحص و المراجعة علي الشحنات) و المدفوعات بالعملة المحلية لسداد رسوم (التفريغ و التخزين بصوامع الموانئ ، نولون النقل و التأمين البري من صوامع الموانئ إلي الصوامع و الشون داخل البلاد ...إلخ) .

و مما يزيد الأمر تعقيدا أن الفجوة الغذائية في محصول القمح التي يعاني منها المجتمع المصري يصاحبها فجوة أخرى في سعات (صوامع) التخزين الملائمة للإحتفاظ بمخزون القمح الاستراتيجي بشكل آمن يضمن سلامة و جودة القمح عند صرفه للطحن و إستدامة إنسياب إمدادات القمح للمطاحن طوال العام و هو ما يعرض مخزون القمح لمخاطر الفقد و التلف للإضطرار إلى اللجوء للتخزين بالعراء بالشون المكشوفة الترابية و الاسفلتية فضلا عن الإضطرار إلي تجزئة المشتريات من الخارج مما يزيد من حدة مخاطر إرتفاع الأسعار و نقص الإمدادات و ضغوط الاستخدام السياسي من قبل الدول المصدرة و هو ما ينعكس سلبا على زيادة الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة مما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية و العملية كالأتى :

- **الأهمية العلمية :** إثراء المكتبة العربية و مراكز البحث العلمي خاصة المهتمة بالدراسات الإدارية من منطلق أن الإدارة اللوجيستية فى المنشآت الإقتصادية تسهم فى ترشيد تكاليف العمليات فى هذه المنشآت.
- **الأهمية العملية :** تنبع من أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية مطلوب تأمين الإحتياجات منها طوال العام بالحجم و فى التوقيت و المكان المطلوب و بأسعار مناسبة دون تأخير أو إختناقات و

بأقل تكلفة ممكنة فى ضوء تنامي ما تتحملة الموازنة العامة للدولة سنويا من أعباء دعم رغيف الخبز حيث تتضمن الدراسة عرض لدور السعات التخزينية التى يتيحها المشروع القومي للصوامع المعدنية فى تحقيق وفورات مالية تسهم فى ترشيد أعباء الدعم المخصص لإنتاج رغيف الخبز .
و من ثم يمكن الإستفادة من نتائج الدراسة فى ترشيد تكلفة الدعم المخصص لرغيف الخبز من خلال تعظيم الإستفادة من السعات التخزينية التى يتيحها المشروع القومي للصوامع المعدنية .

المشكلة البحثية :

تتلخص مشكلة الدراسة فى التعرف على المشاكل التى تواجه الدولة المصرية فى توفير و تأمين الإحتياجات الضرورية من القمح المخصص لبرنامج الخبز المدعم بأقل تكلفة ممكنة و دور المشروع القومى للصوامع المعدنية فى مصر فى تحقيق وفورات مالية تسهم فى ترشد أعباء الدعم المخصص لإنتاج رغيف الخبز.

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسى : التعرف على دور السعات التخزينية التى يتيحها المشروع القومى للصوامع المعدنية فى تحقيق وفورات مالية تسهم فى ترشيد أعباء الدعم المخصص لإنتاج رغيف الخبز.

الأهداف الفرعية :

- التعرف على مراحل منظومة الإنفاق على دعم رغيف الخبز فى مصر و دور السعات التخزينية الكافية و الملائمة فى خفض تكاليفها.
- التعرف على حجم الاستهلاك من القمح و الإنتاج المحلي منه و الفجوة الغذائية في محصول القمح.
- التعرف علي السعات التخزينية المتاحة و مدي كفايتها للإحتفاظ بمخزون إستراتيجي .
- التعرف علي مخاطر التخزين بالشون الترابية و الاسفلتية.
- التعرف علي المخاطر التي تواجه واردات مصر من القمح.
- التعرف علي الوفورات المالية التي يحققها المشروع القومي للصوامع في أعباء الدعم .

منهج البحث : إستندت الدراسة فى تحقيق أهدافها على أسلوب دراسة الحالة (بالتطبيق على الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين) مع إستخدام أساليب عرض البيانات و مؤشرات القياس الملائمة المتعارف عليها إذا لزم الأمر .

و إستندت الدراسة فى ذلك على البيانات و المعلومات ذات الصلة بالجوانب المختلفة للدراسة و المنشورة و غير المنشورة عن طريق مصادرها الأصلية كوزارة التموين و التجارة الداخلية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء و الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين و الشركة العامة للصوامع و كذلك على المستخلصة من نتائج دراسات و بحوث سابقة.

حدود الدراسة لتحقيق الهدف من الدراسة تم تحديدها فى النواحى التالية :

الحدود المكانية : ينحصر تطبيق هذه الدراسة على الصوامع المعدنية التابعة للشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين التابعة لوزارة التموين و التجارة الداخلية.

الحدود الزمانية : تم تحليل بيانات الفترة من 2010 حتي 2020 و تحليل النتائج خلال شهر مارس و إبريل 2022 .

الحدود الموضوعية : تم التركيز فى الدراسة على دور المشروع القومى للصوامع المعدنية الذى تتولى إنشائه و إدارته و تشغيله الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين فى تحقيق أبعاد الأمن الغذائى المصرى و إتاحه فرص لتحقيق وفورات مالية تسهم فى ترشيد أعباء الدعم المخصص لإنتاج رغيف الخبز .

الدراسات السابقة :

دراسة (الضالع، و الفأر، 2012) دراسة اقتصادية للفاقد الانتاجى لمحصول القمح كأهم محاصيل الحبوب فى محافظة البحيرة استهدفت الدراسة التعرف على الوضع الانتاجى لمحصول القمح و تطور كمية الاستهلاك و الواردات من القمح و تقدير الفجوة القمحية و نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح و تقدير الفاقد الانتاجى لمحصول القمح فى مرحلة ما بعد الحصاد بعينة الدراسة و الاثر الاقتصادى لتقدير فاقد محصول القمح على مستوى كل من محافظة البحيرة و الجمهورية فى الفترة من (1995-2010) و توصلت الدراسة الى تزايد المساحة المنزرعة و الانتاج و الانتاجية و كمية الاستهلاك القومى و المتاح للاستهلاك و الواردات من القمح ، تأرجح الفجوة القمحية و نسبة الاكتفاء الذاتى بين الصعود و الهبوط ، و تبين ان طريقة الحصاد الالى أقل فقدا للقمح من الحصاد اليدوى حيث بلغ متوسط الفاقد بالعينة نحو 1.2 ، 1.5 اردب / فدان على الترتيب، كما تبين من تقدير الاثر الاقتصادى لفاقد محصول القمح على مستوى الجمهورية ان كمية الفاقد كانت ستحدث وفرا من المساحة المنزرعة بمقدار 274.4 الف فدان و من مياة الرى حوالى 493.9 مليون متر مكعب.

دراسة (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من القمح والأسباب التي أدت إلى وجود تلك الفجوة ، وسبل زيادة الإنتاج من القمح المصري عن طريق التوسع الراسي برفع معدلات الإنتاج والتوسع الأفقي بزيادة المساحة المزروعة بإحلال زراعة القمح محل البرسيم المستديم وتوصلت الدراسة إلى زيادة المساحة المزروعة بنسبة 34.8% عام 2013/2012مقارنة بعام 2003/2002. زيادة الإنتاج مع القمح بنسبة 38.2% عام 2013/2012 مقارنة بعام 2003/2002 زيادة سعر تزايد توريد طن القمح من 1010جنية / طن لعام 2004/2003 إلى 2633.3جنية /طن لعام 2013/2012

دراسة (نعمة،2016) دراسة تحليلية للفاقد فى محصول القمح من المنتج حتى المستهلك النهائى فى محافظة الشرقية استهدفت الدراسة الارتقاء بمستوى كفاءة الاداء الاقتصادى و الفنى للحد من الفاقد فى محصول القمح بالقاء الضوء و دراسة و تحليل الفاقد و التالف من القمح بدأ من انتاجه بالحقل و مرورا بتسويقه و تخزينه ثم وصولا الى استهلاكه و اخيرا دراسة المتغيرات الاقتصادية و الفنية ذات الصلة و التأثير فى انتاج و استهلاك القمح و منتجاته. و توصلت الدراسة الى ان اجمالى متوسط الفواقد من العمليات الزراعية بلغ حوالى 59.1 كيلو جرام / فدان كان اعلاها فى فاقد الحصاد حيث بلغ 12.4 كيلو جرام / فدان و ادناها فى فاقد التعبئة حيث بلغ 6.3 كيلو جرام / فدان و بلغ فاقد القمح اثناء عملية التخزين 2.34 % من الكمية المخزنة و التى تبلغ 1455 كيلو جرام بعينة الدراسة الميدانية خلال عام 2014 أى حوالى 34.047 كيلو جرام ، و ان اجمالى فاقد القمح (فاقد المراحل الانتاجية + فاقد التخزين + فاقد الخبيز) قدر بحوالى 100.34 كجم / سنة يمثل 3.075 % من اجمالى الكمية المنتجة من القمح فى العينة المدروسة بمحافظة الشرقية .

دراسة (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مشكلة الأمن الغذائي، والفجوة الغذائية، ومتوسط نصيب الفرد، ومعدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وكذلك التوقعات المستقبلية للفجوة الغذائية خلال الفترة 2016-2030 . و توصلت الدراسة لضرورة تحسين وضع السلع الغذائية الرئيسية من خلال زيادة الانتاج، ترشيد الاستهلاك، تقليل الفاقد وزيادة المخزون السلعي الاستراتيجي تحسين وضع الميزان التجاري ... وما الى ذلك عبر تبنى الدولة السياسات والأدوات المناسبة والتي تصب في تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي.

دراسة (السقطى،و عزت، 2018) دراسة أثر كفاءة النظام اللوجستى للقمح فى مصر للحد من الفاقد استهدفت الدراسة التعرف على حجم الفجوة المحلية الفعلية من القمح و مقارنتها بنسبة الفاقد و الى أى مدى يساهم تفعيل كفاءة النظام اللوجستى فى الحد من الفاقد و بالتالى يتم تبنى اقتراح استراتيجية لوجستية من شأنها تقليل الفاقد فى الانتاج المحلى من القمح و استيعاب الزيادات المحتملة فى الانتاج المحلى منه دون زيادة الفاقد. و قد اوصت الدراسة فيما يخص لوجستيات النقل الاهتمام بالاستثمار فى مجال السكك الحديدية و تطوير النقل النهرى كوسيلة نقل لتوزيع الغلال و تطوير المؤانى البحرية لتحسين التخزين فيها و النقل منها و اليها و تطوير عمليات التداول و الشحن و التفريغ لتقليل وقت انتظار السفن . و فيما يتعلق بلوجستيات التخزين اوصت الدراسة بتطوير الصوامع الحالية و صياناتها و الحد من التخزين فى الشون لتقليل الفاقد و الاعتماد على بناء صوامع القبة لتخزين القمح حيث انها افضل لتخزين المواد الصب و ربطها بالمؤانى و انشاء مطاحن بجانب لصوامع لتسهيل عملية النقل .

دراسة (القزاز،و عبدالمؤمن، 2020) دراسة امكانية تطوير لوجستيات تخزين القمح المحلى فى مختلف المحافظات المصرية استهدف البحث دراسة امكانية تطوير لوجستيات تخزين القمح المحلى

سواء كان ذلك على مستوى وحدات التخزين أو زيادة الطاقات التخزينية و الوصول الى حلول مناسبة لتحسين طرق التخزين و كفاية الطاقات التخزينية للقمح حتى يتم استهلاكه على مدار العام و قد ناقش البحث مشاكل خدمة التخزين اللوجستية من انخفاض الطاقات التخزينية و عدم القيام بالمعاملات التخزينية عليها و سوء التهوية الذى يؤدى الى نمو الحشرات و الفطريات على حبوب القمح المخزنة و عدم توزيع المخازن توزيعا عادلا يحقق مزيدا من الامن الغذائى كما يعمل على تدنية تكاليف النقل و قد توصل البحث الى عدم كفاية الطاقات التخزينية الحالية لاستيعاب الكميات المطلوبة من الاقماح و عدم الاخذ بالاساليب الصحيحة و الحديثة فى التخزين .

ملخص الدراسات السابقة

جدول رقم (1)

الدراسة	أهداف الدراسة	أهم النتائج
دراسة (الضالع، و الفأر، 2012)	تقدير الفاقد الإنتاجي لمحصول القمح فى مرحلة ما بعد الحصاد بعينة الدراسة و الأثر الاقتصادى للفاقدعلى مستوى محافظة البحيرة و محافظات الجمهورية فى الفترة 1995-2010	تبين أن طريقة الحصاد الألى أقل فقدا للقمح من الحصاد اليدوى حيث بلغت نسب الفقد 1.2 و 1.5 أردب/فدان على التوالي كما تبين أن كمية الفاقد كانت ستحدث وفرا فى المساحة المنزرعة بمقدار 274 ألف فدان و من مياة الرى حوالى 494 مليون متر مكعب
دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2015)	التعرف على الفجوة الغذائية فى محصول القمح و أسبابها و سبل زيادة الإنتاج المحلي من القمح	ضرورة التوسع الرأسي بزيادة الإنتاجية و التوسع الأفقي بزيادة المساحة المنزرعة باحلال القمح محل البرسيم المستديم و زياة سعر التوريد
دراسة (نعمة،2016)	دراسة الفاقد فى محصول القمح بدأ من إنتاجه بالحقل مرورا بتسويقه و تخزينه ثم إستهلاكه فى محافظة الشرقية	بلغ متوسط الفواقد فى العمليات الزراعية بعينة الدراسة 59 كيلو جرام/ فدان أعلاها فى فاقد الحصاد و أدناها فى فاقد التعبئة و بلغ فاقد التخزين 2.34 % من الكمية المخزنة فى عينة الدراسة عام 2014
دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	تحديد مشكلة الأمن الغذائي و الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية و التوقعات المستقبلية للفجوة الغذائية خلال الفترة	ضرورة تحسين وضع السلع الغذائية الرئيسية من خلال زيادة الإنتاج المحلي/ ترشيد الإستهلاك/ تقليل

(2017)	2030-2016	الفاقد/ زيادة المخزون الإستراتيجي
دراسة (السقطى،و عزت، 2018)	دراسة أثر كفاءة النظام اللوجيستي للقمح فى مصر على الحد من الفاقد	أوصت الدراسة بالإستثمار فى النقل بالسكك الحديدية و النقل النهري و تطوير المؤاني البحرية لتحسين التخزين بها و تقليل وقت إنتظار السفن و الحد من التخزين فى الشون لتقليل الفاقد و الإعتماد على بناء صوامع القبة و ربطها بالمؤاني و إنشاء المطاحن بالقرب من الصوامع لتسهيل النقل
دراسة (القزاز،و عبدالمؤمن، 2020)	دراسة إمكانية تطوير لوجيستيات تخزين القمح المحلي فى مختلف المحافظات المصرية	عدم كفاية الطاقات التخزينية الحالية لإستيعاب الكميات المطلوبة من الأقماح و عدم الأخذ بالأساليب الصحيحة و الحديثة فى التخزين

<u>التعليق على الدراسات السابقة</u> : بعد إستعراض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية و بمراجعة نتائج تلك الدراسات يمكن إستخلاص بعض الإستنتاجات الخاصة بجوانب الإتفاق و الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة كما يلي :

<u>التوافق مع الدراسات السابقة</u> : تناولت الدراسات السابقة سبل علاج الفجوة الغذائية فى محصول القمح من حيث زيادة الإنتاج المحلى و الحد من الفاقد فضلا عن تقدير نسب هذا الفاقد خلال عمليات تداول القمح كما تناولت الدراسات الفجوة فى السعات التخزينية من حيث عدم كفاية طاقة التخزين الملائمة و عدم الأخذ بالأساليب الصحيحة و الحديثة فى التخزين و أيضا دراسة أثر كفاءة النظام اللوجيستي للقمح على الحد من الفاقد .

<u>أوجه الإختلاف (الفجوة البحثية)</u> : بالرغم من وفرة الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الأمن الغذائي و الفجوة الغذائية فى محصول القمح و الفاقد منه و أثر كفاءة النظام اللوجيستي للقمح على الحد من الفاقد إلا أنه يتضح من نتائج هذه الدراسات الفجوة البحثية المتمثلة فى :

القصور فى تناول دور المشروع القومى للصوامع المعدنية الذى تتولى إنشائه و إدارته و تشغيله الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين التابعة لوزارة التموين و التجارة الداخلية فى توفير إمكانات و إتاحة فرص لتحسين وضع مصر بالنسبة لأبعاد الأمن الغذائي و تحقيق وفورات مالية تسهم فى ترشيد أعباء الدعم المخصص لرغيف الخبز المدعم لذا فإن الدراسة الحالية تعالج هذا القصور .

<u>أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة</u> : سيتم الإستفادة من الدراسات السابقة فى عرض الإطار

النظري و تحديد محاور الدراسة و الإعتماد على ما توصلت إليه من تقديرات و نسب بشأن الفاقد فى محصول القمح .

الفصل الثاني

منظومة الإنفاق على دعم رغيف الخبز فى مصر
و دور السعات التخزينية الكافية و الملائمة فى خفض تكاليفها

تتكون منظومة الإنفاق على رغيف الخبز المدعم من سلسلة من المراحل المتتابعة يتضمن كل منها عدد من عناصر التكلفة التى تتحملها الموازنة العامة للدولة و تتمثل هذه المراحل فى :

- **مرحلة توفير الأقماح اللازمة لبرنامج الخبز المدعم سواء من القمح المستورد أو المحلى**

و تتمثل التكلفة الاستيرادية للقمح المستورد فى المدفوعات بالعملة الأجنبية لسداد (ثمن القمح ، نولون النقل البحري ، التأمين البحري ، رسوم التفتيش و الفحص و المراجعة علي الشحنات) و المدفوعات بالعملة المحلية لسداد (رسوم التفريغ و التخزين بصوامع الموانئ ، نولون النقل و التأمين البري من صوامع الموانئ إلي الصوامع و الشون داخل البلاد ...إلخ) .

و تتمثل تكلفة القمح المحلي فى سعر التوريد المعلن من وزارة التموين تسليم باب الصومعة أو الشونة . و يلاحظ أن توفير القمح المستورد يتطلب بنود إنفاق لا يتطلبها توفير القمح المحلى و هى رسوم التفريغ و التخزين بصوامع الموانئ ، نولون النقل و التأمين البري من صوامع الموانئ إلي الصوامع و الشون داخل البلاد.

- **مرحلة تخزين القمح بالصوامع أو الشون داخل البلاد**

يمكن تخزين القمح المحلي و المستورد بالصوامع، و تتساوى تكلفة تخزين الطن الواحد سواء كان القمح محلي أو مستورد، و بالنسبة للتخزين بالشون فيكون للقمح المحلي حيث يرد معبأ فى أجولة أما القمح المستورد فيصعب تخزينه بالشون لأنه يرد من المؤانى صب و غير معبأ . و يلاحظ أن التخزين بالشون يصاحبه العديد من السلبيات و المخاطر يأتي على رأسها زيادة نسبة الفاقد .

- **مرحلتي نقل الأقماح إلى المطاحن ثم نقل الدقيق إلى المخابز**

و تتضمن تكاليف نقل الأقماح من الصوامع أو الشون إلى المطاحن، و تكلفة طحن الأقماح، ثم نقل الدقيق من المطاحن إلى المخابز، و تكلفة الخبز و كل هذه التكاليف تعد جزء من تكلفة برنامج الخبز المدعم التى تتحملها الموازنة العامة للدولة .

و تتيح السعات التخزينية التى يوفرها المشروع القومي للصوامع المعدنية إمكانية تحقيق وفورات مالية على مستوى مرحلتي توفير الأقماح و التخزين بما يسهم فى خفض أعباء الدعم المخصص لرغيف الخبز، و يستلزم التعرف على قيمة هذه الوفورات التعرف على المتغيرات التى تؤثر على حجمها و هى حجم الإستهلاك الكلى و الإنتاج المحلى و الواردات من القمح و كذلك السعات التخزينة

المتاحة و السعات المطلوبة للإحتفاظ بمخزون إستراتيجى من القمح فضلا عن التعرف على المخاطر المحيطة بواردات القمح و التخزين بالشون و التى تؤكد على أفضلية شراء القمح المحلي على المستورد و التخزين بالصوامع على الشون لما لذلك من أثر على الوفورات التى يمكن تحقيقها ، و فيما يلى عرض لهذه المتغيرات :

1- <u>حجم الإستهلاك الكلى و الإنتاج المحلى و الواردات من القمح</u>

تعانى مصر من فجوة غذائية كبيرة في محصول القمح تصل إلي 50 % من الاحتياجات الاستهلاكية الكلية منه مما يضطر الدولة اللجوء إلي إستيراد كميات ضخمة من القمح من الخارج سواء بواسطة الحكومة ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية لصالح برنامج الخبز المدعم أو بواسطة القطاع الخاص لصناعة المكرونة و الخبز السياحى و المخبوزات و الحلوى ...إلخ و هو ما جعل من مصر أكبر مستورد للقمح في العالم مما يعرض الأمن الغذائي المصري لمخاطر الإعتماد على الخارج خطر إرتفاع الأسعار و نقص الإمدادات.

جدول رقم (1) تطور حجم الإستهلاك الكلي و الانتاج المحلي و الواردات من القمح

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	المتاح للاستهلاك
2010	7169	9805	17685
2011	8371	9804	17153
2012	8795	6561	15782
2013	9460	7878	16678
2014	9280	8105	17825
2015	9608	9409	19563
2016	9345	10820	19592
2017	8421	12025	19707
2018	8349	12390	20940
2019	8559	11287	18561
2020	8492	10027	18737

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء ، النشرة السنوية لحركة الإنتاج و التجارة الخارجية و المتاح للإستهلاك من السلع الزراعية ، أعداد مختلفة.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن عرض المتغيرات المؤثرة على حجم الدعم المخصص لبرنامج رغيف الخبز المدعم بيانيا على النحو التالى :

شكل رقم (1)

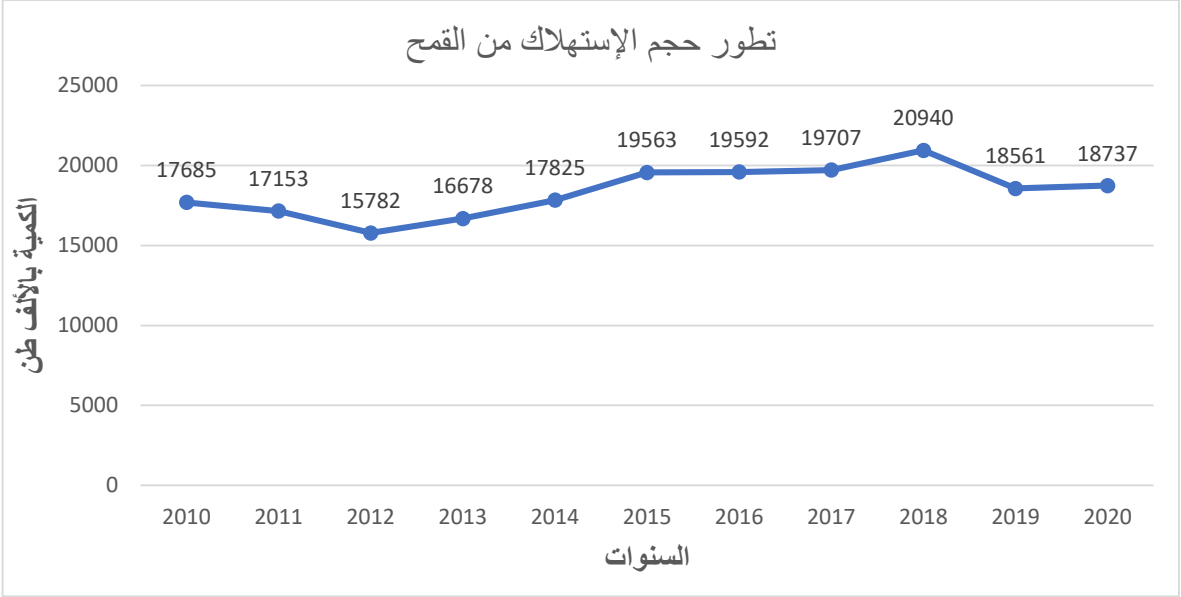

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات جدول رقم (1)

يتضح من الشكل السابق أن حجم الإستهلاك الكلي من القمح و وسط تقلباته السنوية بين الزيادة و النقصان خلال الفترة 2010 - 2020 بلغ حد أدنى فى 2012 يصل إلى 15.8 مليون طن و حد أقصى فى 2018 يصل إلى 20.9 مليون طن و متوسط سنوي قدره 18.4 مليون طن خلال الفترة.

شكل رقم (2)

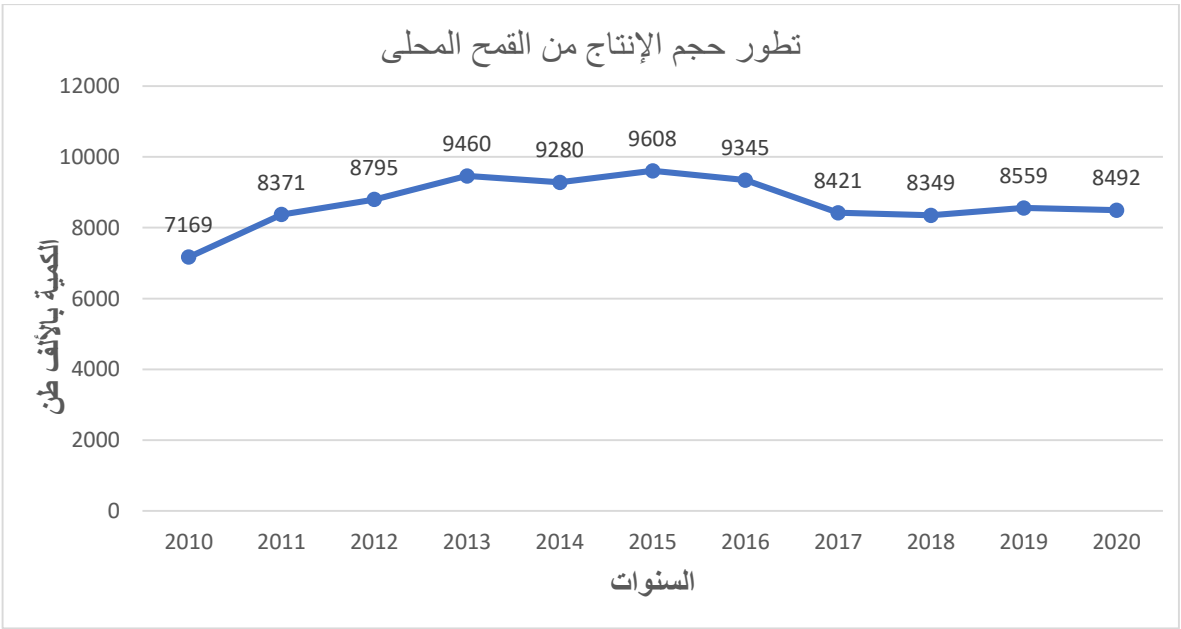

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات جدول رقم (1)

يتضح من الشكل السابق أن حجم الإنتاج المحلي من القمح و وسط تقلباته السنوية بين الزيادة و النقصان خلال الفترة 2010 - 2020 بلغ حد أدنى فى 2010 يصل إلى 7.17 مليون طن و حد أقصى فى 2015 يصل إلى 9.61 مليون طن و متوسط سنوي قدره 8.71 مليون طن خلال الفترة. و تعد إتجاهات و معدلات التغير السنوي في الإنتاج المحلي من القمح هي المحصلة النهائية لإتجاهات التغير في مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القمح و إنتاجيتها خلال هذه السنوات.

شكل رقم (3)

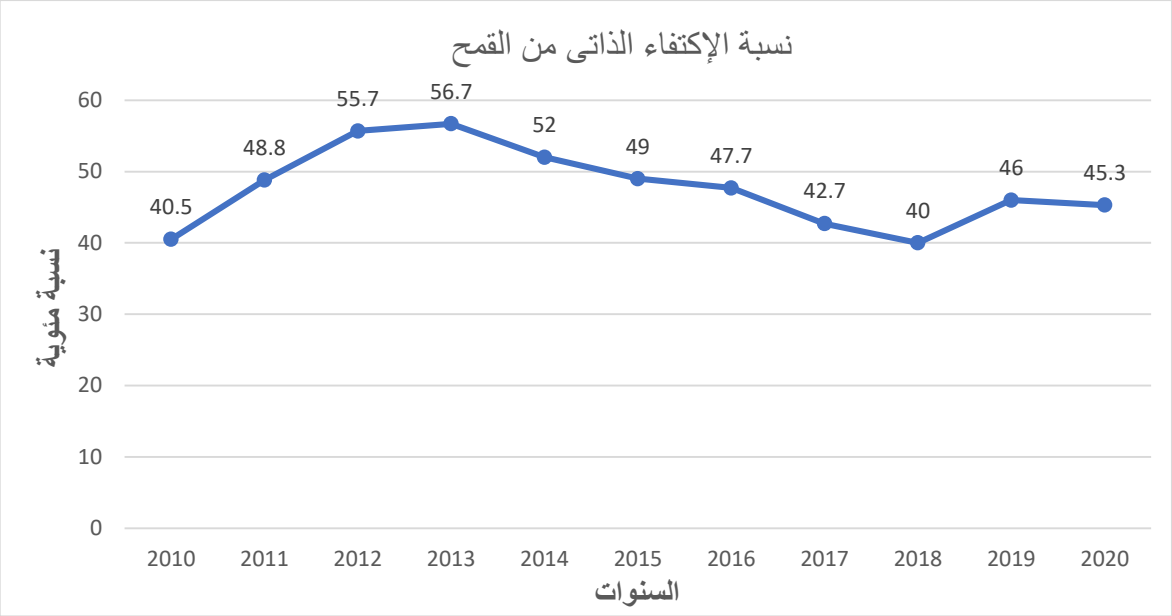

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات جدول رقم (1)

يتضح من الشكل أن الإكتفاء الذاتى من القمح كنسبة من المتاح للإستهلاك و وسط تقلباته السنوية بين الزيادة و النقصان خلال الفترة من 2010 حتى 2020 بلغ حد أقصى فى 2013 بنسبة 56.7 % و حد أدنى فى 2018 بنسبة 40 % و ذلك إنعكاسا لتطور حجم الإنتاج المحلي من القمح و الإستهلاك منه .

شكل رقم (4)

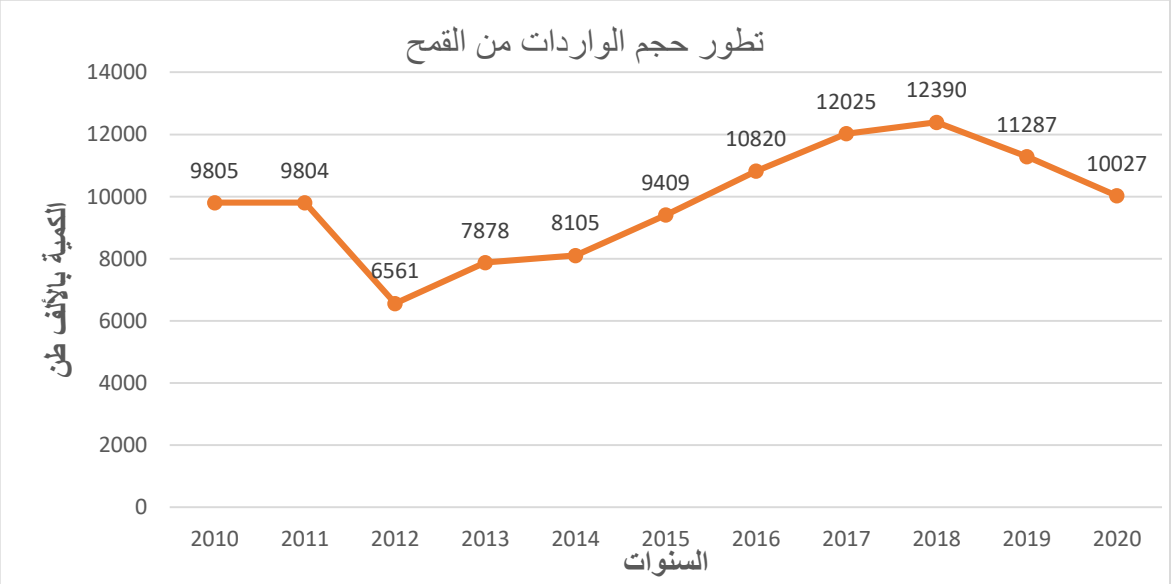

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات جدول رقم (1)

يتضح من الشكل السابق الإتجاه العام التصاعدي لحجم الواردات السنوية من القمح خلال الفترة من 2013 حتى 2018 لتغطية الفجوة الناتجة عن عدم كفاية حجم الإنتاج المحلي من القمح للوفاء بحجم الإستهلاك منه كما يتضح إنخفاض حجم الواردات خلال عامي 2019 و 2020 لإنخفاض حجم الإستهلاك الكلي من القمح خلال العامين بعد إجراءات الحكومة لتنقية بطاقات التموين من غير المستحقين للدعم الحكومي.

و تختلف واردات الهيئة العامة للسلع التموينية من القمح من عام لأخر و فقا للكمية التي يتم توريدها من القمح المحلي لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية خلال موسم التوريد فكلما زادت الكمية المورده من القمح المحلي قلت الكمية المستورده من جانبها و العكس صحيح . و تتوقف الكمية المورده من جانب المزارعين و التجار على سعر التوريد الحكومي و من جانب الهيئة العامة للسلع التموينية يأتى فى المقام الأول السعات التخزينية المتاحة لها لإستيعاب القمح المحلى ثم توقعاتها لأسعار القمح فى الأسواق الدولية . و الجدول التالي يوضح الكميات المورده من القمح المنتج محليا و الكميات المستوردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية خلال الفترة من 2014 حتى 2020

جدول رقم (2) مشتريات الهيئة العامة للسلع التموينية من القمح المخصص للخبز المدعم

السنة	الكمية المورده لهيئة السلع (ألف طن)	الكمية المستوردة لهيئة السلع (ألف طن)	إجمالي مشتريات هيئة السلع (ألف طن)
2014	3640	5640	9280
2015	3700	5170	8870
2016	4545	4440	8985
2017	3750	5850	9600
2018	3150	6520	9670
2019	3271	6490	9761
2020	3520	6250	9770
متوسط	3654	5766	9420

المصدر: وزارة التموين و التجارة الداخلية

يتضح من الجدول السابق أن برنامج الخبز المدعم يستهلك سنويا كمية قدرها 9.42 مليون طن فى المتوسط خلال الفترة من 2014 – 2020 وهي تمثل 49 % من المتوسط السنوي لإجمالي المتاح للإستهلاك لنفس الفترة البالغ كمية قدرها 19.27 مليون طن، و يتطلب الإحتفاظ بمخزون إستراتيجي 6 أشهر من إجمالي الكمية المستهلكة حاليا لبرنامج الخبز المدعم إلى سعة تخزينية قدرها 4.71 مليون طن و من المفترض أن تزيد السعات التخزينية المطلوبة في الأعوام القادمة نتيجة الزيادة السكانية.

2- الوضع الراهن للسعات التخزينية

تبلغ إجمالي السعات المتاحة لتخزين القمح للقطاع الحكومي في نهاية عام 2020 في مصر 4.416 مليون طن تضم كل من الصوامع والشون (المكشوفه و المطوره) داخل البلاد.

وذلك بالإضافة إلى سعة تخزينية قدرها 440 ألف طن عبارة عن صوامع ومخازن تابعة للشركة العامة للصوامع والتخزين موجودة داخل الموانئ المصرية وتتكون من صوامع تخزين رأسية في ميناء الاسكندرية سعتها 100 ألف طن، ومخزن أفقي بميناء الدخيلة سعة 20 ألف طن وصوامع تخزين رأسية في ميناء سفاجة علي البحر الأحمر بسعة 100 ألف طن وصوامع تخزين رأسية في ميناء دمياط بسعة 170 ألف طن بالإضافة إلى مخزن أفقي بميناء دمياط بسعة 50 ألف طن.

وتستخدم صوامع و مخازن الموانئ كصوامع ترانزيت transit لإستقبال القمح المستورد سواء لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية أو لحساب القطاع الخاص، وهي صوامع ومخازن يتم الصرف منها مباشرة خلال فترة قصيرة بسبب استمرار وصول بواخر القمح للموانئ والحاجة لوجود فراغات.

و تنقسم سعات التخزين داخل البلاد بخلاف صوامع و مخازن المؤانئ إلى صوامع رأسية و شون (مطوره و مكشوفه تستخدم كمراكز لتجميع القمح المحلي وقت الحصاد) على النحو التالي :

جدول رقم (3) توزيع سعات التخزين بحسب نوع منشآت التخزين على الجهات المالكة

	صوامع رأسية	شون مطورة	شون مكشوفة
الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين	2490000	11000	43000
الشركة العامة للصوامع	220000	0	0
الشركة القابضة للصناعات الغذائية	594000	0	446000
البنك الزراعي المصري	0	152000	460000
الإجمالي	3304000	163000	949000

المصدر: الهيئة العامة للسلع التموينية و الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين

جدول رقم (4) توزيع السعات التخزينية للصوامع الرأسية بمختلف محافظات الجمهورية

م	المحافظة	المصرية القابضة للصوامع		القابضة للصناعات الغذائية		العامة للصوامع		اجمالي السعات بالطن
		الموقع	السعة	الموقع	السعة	الموقع	السعة	
1	القاهرة			التبين	5000	شبرا	100000	115000
				المطرية	10000			
2	الجيزة	اطفيح	30000	اوسيم	1000	امبابة	60000	211000
		بنى سلامة	60000					
		برقاش	60000					
3	القليوبية	بنها	60000	مسطرد	30000			180000
		عرب العليقات	90000					
4	المنوفية	كفر داوود	30000	شبين الكوم	30000			120000
		منوف	60000					
5	الشرقية	الحسينية	30000	الزقازيق	30000			390000
		ههيا	60000	العاشر من	60000			

				رمضان				
					60000	صان الحجر		
					90000	الصالحية		
					60000	أبو حماد		
6	الدقهلية	بني عبيد	30000	المنصورة	30000			180000
		ميت غمر	60000					
		شربين	60000					
7	كفر الشيخ	سيدي سالم	30000	كفر الشيخ	30000			124000
		دسوق	60000	دسوق	4000			
8	الغربية	طنطا	60000	طنطا	30000			90000
9	البحيرة	وادي النطرون	30000	دمنهور	30000			210000
		أبو المطامير	30000					
		دمنهور	60000					
		النوبارية	60000					
10	الإسكندرية	كينج ماريوط	60000			العامرية	60000	270000
		برج العرب	90000					
		الصباحية	60000					
11	مرسى مطروح	الحمام	45000					45000
12	بور سعيد			بور سعيد	1000			1000
13	الإسماعيلية	أبو صوير	30000					120000
		القنطرة شرق	60000	الإسماعيلية	30000			
14	السويس	عتاقة	60000					60000
15	الفيوم	قصر الباسل	60000	الفيوم	23200			143200
		طامية	60000					
16	بني سويف	كوم أبو راضي	60000	المعدنية	30000			155000
		سدس	60000	الواسطى	5000			
17	المنيا	المنيا	90000	ملوي	2000			297000
		بهنسا	60000	نفرتيتي	25000			
		الشيخ فضل	60000					
		بني مزار	60000					
18	أسيوط	ابنوب	60000	أسيوط	30000			90000
19	سوهاج	طهطا	60000	البلينا	20000			110000
				سوهاج	30000			
20	قنا	الترامسة	60000	قنا	30000			190000
		المراشدة	60000	قوص	40000			
21	اسوان	المفالسة	60000	ادفو	30000			97800
				اسوان	7800			
22	الوادي الجديد	الخارجة	45000					105000
		شرق العوينات	60000					
الإجمالي			2490000		594000		220000	3304000

المصدر: الهيئة العامة للسلع التموينية و الشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين

و من الجدول رقم (3) و (4) يتضح أن منشآت التخزين داخل البلاد تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي الصوامع الرأسية بسعة تخزينية تبلغ 3.304 مليون طن تمثل 74.8% من إجمالي السعات التخزينية المتاحة للقطاع الحكومي في مصر والشون المطورة بسعة تخزينية تبلغ 0.163 مليون طن تمثل 3.7% والشون المكشوفة الأسمنتية والترابية بسعة تخزينية تبلغ 0.949 مليون طن تمثل 21.5 % و تتمثل السعة التخزينية للشون المطورة في 105 شونة موزعة على 19 محافظة تمتلك الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين 18 شونة منها بينما يمتلك البنك الزراعي المصري 87 شونة ولكن تديرها الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.

و بالنسبة للشون المكشوفة فهي عبارة عن مساحات تخزينية مكشوفة لم يتم تطويرها بعد تتوزع ما بين شون ذات أرضية ترابية أو أسمنتية أو أسفلتية و يبلغ عددها 250 شونة يتم إستخدامها كمراكز تجميع للقمح المحلي المعبأ في أجولة وهي تقع بالقرب من مناطق الزراعة والحصاد للقمح وتسعي وزارة التموين حاليا لتطوير هذه الشون .

و لا تعد السعات التخزينية الحالية كافية و ملائمة للإحتفاظ بمخزون إستراتيجي من القمح

المحلي والمستورد الذى تقوم بشرائه الهيئة العامة للسلع التموينية لبرنامج الخبز المدعم للأسباب الأتية

أ) أن السعات التخزينية للشون المكشوفة البالغ قدرها 0.949 مليون طن بنسبة 21.5 % من إجمالي السعات التخزينية المتاحة للقطاع الحكومي في مصر تتسبب في عدد من المخاطر التي تلحق بكميات القمح المخزن بها يترتب عليها ضياع لجزء من أموال الدعم المخصص لرغيف الخبز علي النحو التالي :

- تعرض القمح المخزن بالعراء للعوامل الجوية المختلفة (حرارة ، رطوبة ، أتربة ...إلخ) وهو ما يمثل بيئة مواتية للنمو الحشري و الفطريات ما يتطلب ضرورة تكرار عمليات تبخير القمح بشكل يؤثر علي صحة المستهلك فضلا عن أن التخزين بالعراء يؤثر علي خواص الدقيق بعد الطحن و من ثم جودة الخبز مما كان يترتب عليه فى السابق التخلص من الخبز بواسطة المستهلك النهائي و تكرار عمليات شراء الخبز من جانب المواطنين الأمر الذي كان يترتب عليه زيادة كميات إستهلاك القمح و من ثم أعباء الدعم .
- زياد نسبة الفاقد من الكميات المخزنة بسبب ما يأكله الطيور و القوارض و إنسكاب القمح من الأجولة على الأرض أثناء عمليات المناولة و إختلاطها بالأتربة .
- توريد أقماح مستوردة أو غير مطابقة للمواصفات خلال موسم التوريد علي أنها قمح محلي – لعدم توافر أجهزة المعامل الموجودة بالصوامع داخل الشون – و هو ما يترتب عليه ضياع لجزء من أموال الدعم .
- إثبات عمليات توريد و صرف وهميه بالتواطؤ ما بين أمين الشونة و أحد مطاحن القطاع الخاص و أحد المخابز و يتم اقتسام قيمة الكميات الوهمية ما بين هذه الأطراف الثلاثة و هذا الامر ظل

قائم لعشرات السنين حتي تم إثاره قضية التوريد الوهمي في 2016 بعد أن زاد التوريد الوهمي بكميات ضخمة . **و هو ما يعني عدم صلاحية السعات التخزينية للشون المكشوفة للإحتفاظ بمخزون قمح إستراتيجي حتى و إن كان يتم إستغلالها بشكل إضطراري خلال موسم توريد القمح المحلي حتى الأن إلا أنه يتم الصرف منها أولا بعد غلق باب التوريد حتى يتم تصفيه الكميات المخزنة بها أولا .**

ب) أن السعات التخزينية لصوامع الشركة القابضة للصناعات الغذائية البالغ قدرها 0.594 مليون طن بنسبة 13.5 % من إجمالي السعات التخزينية المتاحة للقطاع الحكومي في مصر ملحقه بالمطاحن و تختص بضمان توافر إمدادات القمح اللازم للتشغيل اليومي للمطحن لتجنب حدوث عجز في الإمدادات يترتب عليه توقف عملية الطحن و إمدادات الدقيق للمخابز. **و هو ما يعني عدم إمكان الإعتماد على السعات التخزينية للمطاحن في الإحتفاظ بمخزون قمح إستراتيجي.**

و من ثم فإن السعات التخزينية المتاحة عمليا للإحتفاظ بمخزون القمح الإستراتيجي داخل البلاد تبلغ 3.467 مليون طن تتمثل في 2.49 مليون طن سعات تخزينية بصوامع الشركة المصرية القابضة و 0.22 مليون طن سعات تخزينية بصوامع الشركة العامة للصوامع و 0.163 مليون طن سعات تخزينية بالشون المطورة. و بالمقارنة بحجم السعات التخزينية المطلوبة للإحتفاظ بمخزون يغطي إستهلاك ستة أشهر من إجمالي الكمية المستهلكة حاليا لبرنامج الخبز المدعم البالغة 4.71 مليون طن إذن يوجد عجز يبلغ 1.243 مليون طن و الذى يتطلب إضافه سعات تخزين إضافية للسعات الحالية.

3- <u>المخاطر و السلبيات المحيطة بواردات القمح</u>

تتعرض مصر كأحد الدول المستوردة للغذاء خاصة القمح لخطر إرتفاع الأسعار الدولية للقمح و خطر نقص الإمدادات (المعروض العالمي من القمح) و تنشأ هذه المخاطر عن آى من الأسباب الأتية مجتمعة أو منفرده :

- إنخفاض الإنتاج و الإنتاجية بالدول الرئيسية المصدرة للقمح نتيجة التغيرات المناخية الشديدة (جفاف، فيضانات، درجات حرارة متطرفة...) مما يؤدى إلى إنخفاض الكميات المتاحة للتصدير كذلك يؤدى إنخفاض الإنتاج و الإنتاجية بالدول المستوردة لنفس الأسباب السابقة إلى زيادة الطلب على واردات القمح من جانبها.
- زيادة التوجه نحو تصنيع الوقود الحيوى من المحاصيل الغذائية و منها القمح فى ظل التوجه العالمي نحو خفض إنبعاثات الكربون الضار بالبيئة و المتسبب الأول فى التغيرات المناخية الحادة و المتطرفة .
- زيادة المضاربات فى أسواق البورصات الزراعية بعد الأزمة المالية العالمية فى 2008 .
- إستخدام القمح كأداة ضغط سياسي من جانب الدول المصدرة على الدول المستوردة.

- إرتفاع تكلفة النقل و التأمين البحري لشحنات الواردات من القمح لتواجد الدول الرئيسية المصدرة للقمح فى توزيعات جغرافية متباعدة بالنسبة لمصر مما يضيف إلى تكلفة إستيراد القمح عنصر تكلفة أخر ذو وزن نسبي كبير يتمثل في تكلفة النقل و التأمين البحري و الذى يتعرض لمخاطر الإرتفاع الكبير فى الاسعار وقت الأزمات و النزاعات الحربية فى مناطق العالم المختلفة حيث تلجأ شركات النقل و التأمين إلى رفع أسعارها في ظل هذه الظروف دون العدول عنها بعد إنتهاء الأزمة إستناد إلى قوتها الإحتكارية.
- إن إستمرار الإعتماد على الأسواق الدولية فى تدبير 50% من الإحتياجات الإستهلاكية السنوية من سلعة غذائية رئيسية مثل القمح يمثل تيار مستمر لإستنزاف موارد النقد الأجنبى المتاحة للإقتصاد القومى و الذى تتوقف درجة خطورته على مدى قدرة الإقتصاد الوطنى على توليد موارد للنقد الأجنبى من صادراته السلعية و الخدمية تفي بالإحتياجات الإستهلاكية من السلع الغذائية المستوردة دون التأثير على إحتياجات خطط التنمية الإقتصادية من السلع الإستثمارية و الوسيطة المستوردة من الخارج .إن الزيادة المضطردة فى تكلفة واردات القمح قد يأتى على حساب الموارد المخصصة للأغراض التنموية الأخرى و هو ما ينعكس سلبا على خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

4- ملخص أهم العوامل المؤثرة على قيمة دعم الخبز و الوفورات المالية التى تتيحها السعات التخزينية المستخلصة من بيانات الدراسة

المؤشر	الكمية أو النسبة السنوية
متوسط حجم الإستهلاك الكلي من القمح	18.4 مليون طن
متوسط حجم الإنتاج المحلي من القمح	8.71 مليون طن
نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح	40 % : 56.7 %
متوسط كمية القمح المحلي الموردة لبرنامج الخبز المدعم	3.65 مليون طن
متوسط كمية الأقماح المستوردة لبرنامج الخبز المدعم	5.77 مليون طن
متوسط حجم الإستهلاك الكلي من القمح لبرنامج الخبز المدعم	9.42 مليون طن
السعات التخزينية لمخزون إستراتيجي من القمح 6 أشهر	4.71 مليون طن
السعات التخزينية الحالية داخل البلاد	3.467 مليون طن
فجوة السعات التخزينية الحالية لمخزون من القمح 6 أشهر	1.243 مليون طن
متوسط سعر طن القمح المستورد بالدولار C&F خلال أعوام 2021 و 2022	340 $ و 480 $

متوسط سعر طن القمح المستورد بالجنية المصرى C&F خلال أعوام 2021 و 2022	5338 ج و 8800 ج
متوسط تكلفة نقل طن القمح المستورد من المؤاني إلى الصوامع خلال أعوام 2021 و 2022 مقدر	120 ج و 137 ج
متوسط تكلفة تفريغ و تخزين الطن بصوامع الميناء	24 ج
متوسط سعر توريد طن القمح المحلي خلال أعوام 2021 و 2022	4833 ج و 5900 ج

المصدر : بيانات الدراسة ، الأسعار و نولون النقل بيانات الهيئة العامة للسلع التموينية

5- <u>الوفر الوفر المالى المقدر فى أعباء دعم رغيف الخبز</u>

تتيح السعات التخزينية للمشروع القومي للصوامع المعدنية للدولة المصرية إمكانية زيادة المشتريات الحكومية من القمح المحلي خلال موسم التوريد مقابل خفض واردات القمح بنفس المقدار، و يمكن تقدير الوفر المالى المحقق فى أعباء دعم رغيف الخبز على النحو التالي:

أ- الوفر المحقق من فرق تكلفة شراء القمح المحلي عن تكلفة شراء القمح المستورد.

ب- الوفر المحقق فى كمية فاقد القمح الناتج عن التخزين بالصوامع المعدنية بدلا من الشون و من ثم تخفيض الواردات بنفس كمية الوفر.

و يمكن حساب هذه الوفورات على النحو التالى

البند	تكلفة طن المستورد		تكلفة طن المحلي	
	2021	2022	2021	2022
سعر القمح	5338	8800	4833	5900
نقل من المؤانئ للصوامع الداخلية	120	137	0	0
تفريغ بالمؤاني	24	26.5	0	0
اجمالى	5482	8963.5	4833	5900

- الوفر المالى فى تكلفة شراء الطن الواحد فى 2021 = 5482 – 4833 = 649 ج
- الوفر المالى فى تكلفة شراء الطن الواحد فى 2022 = 8963 – 5900 = 3063 ج
- اجمالى الوفر المالى فى تكلفة شراء القمح المحلي يتم حسابه بضرب كمية القمح المحلى المخزن بصوامع المشروع القومى فى الوفر المالي فى تكلفة شراء الطن الواحد
- الوفر فى كمية فاقد التخزين يتم حسابه بضرب الكميات المخزنة بصوامع الشركة المصرية القابضة من القمح (محلى أو مستورد) خلال العام مضروبه فى نسبة الفاقد
- الوفر فى قيمة الفاقد يتم حسابه بضرب الوفر فى كمية الفاقد فى سعر طن القمح المستورد خلال نفس العام

- الوفر الإجمالى فى تكلفة شراء القمح المحلى = 1.645 مليون طن × 649 ج = 1.067 مليار جنية
- الوفر فى كمية فاقد تخزين القمح فى 2021 = (1.645 مليون طن محلى + 3.845 مليون طن مستورد) × 2.34 % = 128466 طن
- الوفر المالي فى كمية فاقد القمح = 128466 طن × 5482 ج = 704 مليون جنية

و هو ما يعنى أن السعات التخزينية للمشروع القومى للصوامع المعدنية أسهمت بخفض الدعم المخصص لرغيف الخبز المدعد خلال العام المالى 2021 بمبلغ إجمالى قدره 1.771 مليار جنية مصرى .

النتائج و التوصيات

- يعد توفير السعات التخزينية الكافية و الملائمة للإحتفاظ بالأقماح بشكل آمن يضمن جودتها و إستدامة إنسياب إمداداتها إلى المطاحن طوال العام دون إختناقات حجر الزاوية الذى يرتكز عليه تحقيق آي من سياستي الإكتفاء الذاتي أو زيادة مستوى أمان المخزون الإستراتيجي من القمح .
- تعد الفجوة الراهنة فى السعات التخزينية الملائمة للإحتفاظ بحجم أكبر من مخزون القمح المحلي قيد على قدرة الدولة على زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح المحلي أو زيادة حجم مشترياتها منه خلال موسم التوريد مما يضطر الدولة إلى اللجوء للتخزين فى الشون مع ما يصاحب ذلك من مخاطر إرتفاع نسبة الفاقد فى كمية و جودة القمح المخزن بالشون، كما يضطر الدولة إلى زيادة الإعتماد على الواردات من الخارج بالرغم من إرتفاع أسعارها عن أسعار القمح المحلي فضلا عن تجزئة الواردات على مدار العام مع ما يترتب عليه من زيادة تكلفة النولون البحري و يزيد من حدة مخاطر إرتفاع الأسعار و نقص الإمدادات .
- **توصلت الدراسة الحالية إلى أن السعات التخزينية للمشروع القومى للصوامع المعدنية أسهمت بخفض الدعم المخصص لرغيف الخبز المدعد خلال العام المالى 2021 بمبلغ إجمالى قدره 1.771 مليار جنية مصرى، و هذا المبلغ سوف يتضاعف أكثر من ذلك خلال 2022 فى ضوء الأسعار التى أعقبت أزمة الحرب الروسية الأوكرانية.**
- و فى ضوء الوفورات المالية التى يمكن تحقيقها فى تكاليف شراء القمح و فاقد التخزين ترى الدراسة الحالية ضرورة إستكمال العجز فى الفجوة التخزينية الحالية لزيادة حجم المخزون الإستراتيجى من القمح إلى 6 أشهر كحد أدنى و العمل على زيادة المشتريات الحكومية من القمح المحلي مقابل خفض الواردات فضلا عن ضرورة العمل على رفع نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح أو تحقيق الإكتفاء الكامل .

المراجع العربية

- الضالع، أشرف محمد على، و الفأر، شيرين محمد عفت، (2012)، " دراسة إقتصادية للفاقد الإنتاجي لمحصول القمح كأهم محاصيل الحبوب فى محافظة البحيرة"، مجلة بحوث الإقتصاد الزراعي، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، المجلد (3)، العدد (9)
- نعمة، علاء على عبد السلام، (2016)، " دراسة تحليلية للفاقد فى محصول القمح من المنتج حتى المستهلك النهائى فى محافظة الشرقية"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، المجلد (94)، العدد (1)
- السقطى، خالد جابر، و عزت، أحمد محمد ، (2018)، " دراسة أثر كفاءة النظام اللوجيستي فى مصر للحد من الفاقد"، المجلة العربية للإدارة، المجلد (38)، العدد (1)
- القزاز، نصر محمد، و عبد المؤمن، شعبان عبد الجيد، (2020)، " دراسة إمكانية تطوير لوجستيات تخزين القمح فى مختلف محافظات الجمهورية"، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي،، المجلد (3)، العدد (9)

التقارير:

1. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (2015): دراسة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، 2015.
2. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (2017): دراسة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية وسبل علاجها في مصر.
3. تقرير وزارة التموين والتجارة الداخلية والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، 2019 https://www.sis.gov.eg/Story/135?lang=ar

تقرير الهيئة العامة للسلع التموينية http://www.gasc.gov.eg/